

**تحليل اثر الدين العام على الانفاق
الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق
دراسة في ظل اثر قوانين الموازنة
العامة على الاقتصاد العراقي للمدة
(٢٠٠٨-٢٠٢٠)**

أ. م. د ايناس محمد رشيد

الجامعة العراقية - كلية القانون والعلوم السياسية

م. م احمد إبراهيم جمعة

الجامعة العراقية - كلية الآداب

م. د. ابراهيم حميد محسن

مكتب رئيس الوزراء

الغرض من هذه الدراسة هو تحديد تأثير مقدار الدين العام على النمو الاقتصادي على المدى الطويل للاقتصاد العراقي لما للدين العام من أهمية لا يعتبره أحد سبل تمويل عجز موازنة الدولة والنتائج عن زيادة الانفاق العام والذي يعد أداة مهمة في إطار أي سياسة اقتصادية تهدف الى تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي. استخدمت الدراسة البيانات خلال الأعوام ٢٠٠٨-٢٠٢٠. المنظور الاقتصادي المقبول هو أن تأثير الدين العام على الاقتصاد يعتمد على نسبة حجم الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. في هذه الدراسة، سيتم قياس تأثير حجم الدين العام أيضًا وفقًا لهذه النسبة، مع الإشارة ضمناً إلى أنه كلما زاد الدين، زادت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتجدر الإشارة ان استمرار عجز الموازنات في الاقتصاد العراقي أدى بدوره الى الاستمرار بعملية الاقتراض ان كان هذا الاقتراض داخلي او خارجي مما أدى الى ارتفاع في حجم الدين العام الى مستوى اثر على قدرة الدولة للوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الدائنين، وبالتالي يؤثر سلباً على جهود التنمية. وعليه يجب عدم الاستمرار باتباع ذات السياسة التي سادت خلال الفترة السابقة لكون ذلك سينعكس بأثارة السلبية على النتائج الإيجابية المرجوة من عملية التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي التي تكفلها دساتير الدول ومنها الدستور العراقي. كما توصل البحث عن دراسة قوانين الموازنة في العراق والتي ترجمت التوجهات الاقتصادية إلى أنه بالنسبة للمستويات المنخفضة نسبياً من نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، يكون هناك تأثير إيجابي على النمو فقط عند المستويات الأعلى من هذه النسبة يصبح التأثير الهامشي سالباً.

Abstract

The purpose of this study is to determine the impact of the amount of public debt on the long-term economic growth of the Iraqi economy because of the importance of public debt as one of the ways to finance the state budget deficit resulting from the increase in public spending, which is an important tool in the framework of any economic policy aimed at achieving growth and economic stability. The study used data during the years 2008-2020. The accepted economic perspective is that the effect of public debt on the economy depends on the ratio of the size of the debt to GDP. In this study, the effect of the size of public debt will also be measured according to this ratio, with the implication being that the higher the debt, the higher the debt-to-GDP ratio. It should be noted that the continuing budget deficit in the Iraqi economy, in turn, led to the continuation of the borrowing process, whether this borrowing was internal or external, which led to a rise in the volume of public debt to a level that would not be possible for the state to fulfil its financial obligations towards creditors, which negatively affects development efforts. Therefore, we must not continue to follow the same policy that prevailed during the previous period, because this will have negative effects on the positive results desired from the development process and economic growth. Research and many previous studies have also found that for relatively low levels of the debt-to-GDP ratio, there is a positive effect on growth and only at levels higher than this ratio does the marginal effect become negative.

المقدمة:

تسببت الأزمة المالية العالمية الأخيرة في سلسلة من السياسات النقدية والمالية التقليدية وغير التقليدية والتي أدت إلى زيادة حادة في الديون السيادية للدول. كما أعاد التراكم الضخم للديون إشعال الجدل حول الاستدامة المالية وتأثير تراكم الدين الحكومي على الأسواق المالية والأداء الاقتصادي الحقيقي. الأداء الاقتصادي الضعيف، الذي يشير إلى النمو المنخفض والإنتاجية المنخفضة، يقلل من قدرة الدولة على الدفع ويؤدي إلى تفاقم مشكلة الاستدامة المالية، مما يزيد من توقع حدوث مشاكل اقتصادية ضخمة مستقبلاً. إن الدين العام يمكن أن يحفز الطلب الكلي ويكون له تأثير إيجابي على النمو على المدى القصير. ومع ذلك، فإن الدين العام يلاحم الاستثمار الخاص ويؤدي إلى تدهور الأداء الاقتصادي على المدى الطويل (Elmendorf and Mankiw, 1999, 142) يهدف البحث الى تحليل اثر الدين العام على بعض المؤشرات الاقتصادية للفترة من (٢٠٠٨ - ٢٠٢٠) من خلال أولاً ما إذا كان الدين العام يعيق النمو. وثانياً، يستكشف ما إذا كانت السياسة الاقتصادية التي تبناها العراق في موازناته تخفف من هذا التأثير (من الجدير بالإشارة الى ان العراق لم يقر قوانين الموازنة للسنيين ٢٠١٤ و ٢٠٢٠). إذ تكشف مجموعة كبيرة من بيانات البلدان للفترة ١٩٧٠-٢٠١٠ عن تأثير سلبي وقوي للدين العام على النمو من خلال متابعة العديد من الدراسات السابقة... وترتكز مشكلة البحث على في ما يعانيه العراق من أزمات اقتصادية تتمثل في زيادة النفقات من جهة وانخفاض الإيرادات العامة من جهة أخرى مما يستوجب منها زيادة الاقتراض عن طريق الدين العام والذي هو ما تقترضه الجهات العامة في الدولة من الغير لتمويل أعمالها نظراً لعجز مواردها الذاتية عن الوفاء بما تتطلبه هذه الأعمال من نفقات، والدين العام ظاهرة عالمية مقبولة إلى حد معين

ووفق ضوابط معينة، ولكن إذا زاد الدين عن هذا الحد وخرج عن هذه الضوابط فإنه يكون مشكلة بل قد يتفاقم الأمر إلى كونه أزمة تؤدي إلى آثار سيئة ومخاطر كبيرة على المال العام وعلى الاقتصاد القومي كله. ونلاحظ خلال فترة الدراسة التي اعددتها ان الدين العام الحكومي زاد بنسب متفاوتة وبصورة مضطربة حتى وصل الى نسب عالية جداً حيث نلاحظ اعتماد العراق على القطاع النفطي بصورة شبة تامة حيث نلاحظ في الموازنات الحكومية ان نسبة ما يقارب ٩٥ % من إيرادات الدولة العامة اساسها النفط ولذلك فان أي تخلخل في أسعاره يؤثر بصورة مباشرة على تمويل الموازنة (اقتصاد ريعي) وهذا ما لاحظناها خلال أزمة ٢٠٢٠ وانخفاض أسعار النفط الى ما دون ٢٦ دولار للبرميل الواحد هذا أدى الى تشريع قوانين ضريبية استهدفت كاهل الطبقة العاملة في القطاع الحكومي إضافة الى قرار تغيير سعر صرف الدينار العراقي الذي أدى الى ارهاق كاهل المواطن بزيادة الأسعار في الأسواق المحلية (قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم ٢٣ لسنة ٢٠٢١).

مشكلة البحث :

ان مشكلة البحث تكمن في ما يعانيه العراق من أزمات اقتصادية تتمثل في زيادة النفقات العامة من ناحية وانخفاض الإيرادات الامر الذي يؤدي الى حصول عجز في الموازنة العامة والذي يتم تغطيته عن طريق الدين العام سواء كان داخلياً ام خارجياً ، لذلك فإن الزيادة في الدين الحكومي العام الى القدر الذي لا تستطيع معه الحكومة من تغطية اعباءها المالية سيؤدي الى تراكم هذه الديون مما يصعب من قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين وهذا ما سينعكس سلباً على الاقتصاد المحلي من خلال شل جهود التنمية وما يترتب عليه من خدمة الدين والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية وذلك لازدياد حجم الأموال المخصصة من اجل سداد أعباء خدمة الدين العام بدلاً من استخدامها في تمويل خطط التنمية الاقتصادية

فرضية البحث :

على الرغم من وجود علاقة طردية بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي... الا ان اعتماد الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي كإحدى طرق تمويل الانفاق العام وسد عجز الموازنة وبشكل متزايد سيعكس هذا تأثيراً سلبياً طويلاً الأمد على مؤشرات الاقتصاد العراقي.

هدف البحث :

ابرار مدى أهمية تحليل العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي على الاقتصاد العراقي من خلال التعرف على المفهوم العام للدين العام ودراسة وتحليل تطور هيكل الدين العام في الاقتصاد العراقي للفترة (٢٠٠٨-٢٠٢٠)

المنهجية الهيكلية : ينقسم البحث الى ثلاث مباحث :

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدين العام والانفاق الحكومي

المبحث الثاني: إثر الدين العام على النمو الاقتصادي

المبحث الثالث: تحليل اتجاهات الدين العام في العراق وعلاقته ببعض المؤشرات الاقتصادية للمدة (٢٠٠٨-٢٠٢٠)

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدين العام والانفاق الحكومي

مفهوم الدين العام

ان الدين العام ينشأ بعملية تسمى الاقتراض وهي العملية التي تشترك بها السلطان (التنفيذية والتشريعية) وتلجأ الحكومة الى عملية الاقتراض نتيجة العجز الذي يصيب الموازنة والذي يؤثر الى زيادة الانفاق العام على الإيرادات العامة، ولغرض تمويل الانفاق العام للدولة فعلى الحكومة ان تقترض عن طريق بيع السندات الحكومية للأفراد او للبنك المركزي او عن طريق الاستدانة من الجهات الخارجية كالبنك الدولي او صندوق النقد الدولي او الدول لأنه يوفر على الحكومة إيرادات تساعد على الوفاء بالتزاماتها (الفارس، ١٩٩٧ : ١١٩) ويمكن تعريف الدين العام بأنه "مبلغ نقدي من المال تقترضه الحكومة او أحد اشخاص القانون العام من الافراد او المؤسسات المالية الخاصة او العامة منها او الدولية او من الدول الأخرى بموجب اتفاق يستند في أساس مشروعيته الى قاعدة قانونية عامة صادرة عن السلطة التشريعية يتضمن الوفاء والتعهد برده ودفع فوائد عنه وفقاً لشروط الاتفاق " (القاضي، ٢٠١٤ : ١١٩) او يمكن تعريفه على النحو الاتي ايضاً: يقصد بالدين الحكومي (Public Debt) او الدين السيادي (Sovereign Dept) : مجموع ما حصلت عليه الدولة من قروض داخلية وخارجية وفوائدها حتى تاريخ معين (عبد اللطيف ، ٢٠١٢ : ٤) .ويمكن تعريفه ايضاً: بأنه اتفاق بين طرفين يقوم بموجبه الطرف الدائن من (مؤسسات وطنية، افراد) بتقديم مبلغ من المال العام بالعملة الوطنية الى الحكومة عن طريق شرائهم

حوالات الخزينة او السندات الوطنية، لقاء تعهد بتسديد قيمة القرض وفوائده خلال مدة زمنية محددة ويسمى القرض الوطني (محمد ، ١٩٩٦ ص ٦)

ويمكن توضيح اهم مكونات الدين العام الداخلي كما يلي:

١. حوالات الخزينة (ديون قصيرة الاجل): وهي قيم مالية قابلة للتداول تصدرها وزارة المالية لأجل قصير (اقل من سنة) وهي بذلك تعد نوع من الديون الطافية وهي من اهم القروض، وهي أوراق مالية يقبل على شرائها الجهاز المصرفي وبعض المنشأة المالية بينما الافراد يعزفون عن شرائها بسبب انخفاض سعر وقصر مدتها، ويمكن استخدامها في تغطية العجز الحاصل في الموازنة العامة وعدم القدرة على اصدار قروض طويلة الأمد. وبعد صدور قانون البنك المركزي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ دخلت المصارف التجارية في عملية تقديم العطاءات، ووفق تعليمات وزارة المالية أصبحت حوالات الخزينة تدار بالمزايدة العلنية تحقياً لمبدأ المشاركة مع القطاع الخاص وتجميع المدخرات، ولذلك تأثير مباشر على أسعار الفائدة في الاجل القصير من خلال بيع وشراء حوالات الخزينة وكذلك التأثير على السيولة المصرفية الفائضة. وهناك نوعان رئيسيان من الحوالات:

أ- حوالات الخزينة وفق نظام تسجيل السندات الحكومية الالكترونية (GSRs) وهي ذات اجل (٣٦٤) يوماً.

ب- والثاني حوالات الخزينة الاستثمارية الصادرة لأغراض تمويل المشاريع الاستثمارية وان طريقة تمويلها تكون باستخدام الاقتراض المباشر، وهي مخصصة لتمويل الشركات العامة الممولة ذاتياً وتكون مخصصة لسداد رواتب الموظفين.

٢. السندات الحكومية (ديون طويلة وطويلة الاجل)

يمكن ان نعرف السندان بانها أوراق مالية تستعملها الحكومة كأداة للحصول على الأموال وتعزيز جانب السيولة لديها من اجل استثمارها في القنوات المخصصة لها وهي تعد أدوات دين تسهم في توفير الأموال ولمدد زمنية محددة تناسب مع المدة الزمنية التي تغطي احتياجاتها، ويمكن استخدامها من قبل البنوك للتأثير في عرض النقد. اما سندات الخزينة فهي عبارة عن سندات مالية (شيكات) للحصول على تدفق نقدي تلجأ لها الدولة مع عدم تيسر الاعتمادات المالية والسيولة النقدية عند الحاجة، وعادة ما تطرح الدولة السندات الداخلية للجهة المقرضة عن طريق المزاد العلني. اما الاقتراض من الخارج فيتم عن طريق اصدار سندات بالعملة الأجنبية وتعد السندات الحكومية خالية من المخاطر وهيه بذلك تكون جذابة جداً لقدرة الدولة على دفع الضرائب او اصدار عملات جديدة إضافية من اجل سدادها عند الاستحقاق وهي بذلك تعتبر من مصادر تمويل طويلة الاجل ويتم تداولها في أسواق المال. (محمد، العبيدي، ٢٠١٨، ٨٨) وتختلف القروض الخارجية تبعاً للجهة التي تصدرها والجهة التي تتلقاها وكذلك الغرض التي تتفق من اجله فيمكن ان تكون مبالغ نقدية وتكون بالعملة الأجنبية او تكون على شكل تدفقات سلعية ويمكن سدادها ايضاً سلعياً او نقدياً حسب الاتفاق عند توقيع القرض ويمكننا ان نقسم الديون الخارجة الى الآتي:

١. حسب فترة السداد الزمنية وتنقسم الى:

أ- ديون قصيرة الاجل وهي ديون تسدد خلال فترة سنة وتتميز بارتفاع تكاليفها وتلجأ اليها الحكومات عادة في حالة عدم استطاعتها الحصول على قروض طويلة الاجل.

ب- ديون طويلة الاجل: وهي ديون الواجبة السداد خلال فترة زمنية أكثر من سنة وقد تزيد على عشرو سنوات وتتميز بانخفاض تكاليفه وكثرة تسهيلات وعادة تضاف اليها الديون متوسطة الاجل المرتبطة بالخطط الاقتصادية.

٢. ديون حسب الجهة التي تتوالى تقديم القرض:

ديون رسمية وهي الديون التي تقوم الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية بتقديمها ولها مميزات أهمها (طول مدة القرض ، انخفاض الفائدة ، وجود سماعات كبيرة) وتحتوي أيضاً على القروض الثنائية التي تنشأ بين دولتين وتكون مشروطة في اغلبها ، وقروض متعددة الأطراف وهذه القروض تمنحها اطراف او منظمات دولية او إقليمية وغالباً تعكس وجهة نظر الأقطار التي تسيطر عليها هذه المنظمات، وهناك ايضاً قروض المصدرين وهيه قروض تمنح من اجل تشجيع الصادرات وتكون نوع من التسهيلات ، وكذلك ديون خاصة وتعد من الديون المقدمة من المصارف التجارية الأجنبية وبشروط قاسية تتميز بانخفاض مدة القرض وفترة السماح وارتفاع سعر الفائدة ، قروض المصدرين الخاصة وهي قروض تقدمها الشركات وكبار المصدرين لتوريد السلع والخدمات للدول المدينة بشرط ان تقوم الحكومة بضمانها و لا تزيد عن خمس سنوات وتكون الفائدة محددة بالأسعار السائدة في أسواق المال .

٣. ديون حسب شروط تقديمها: وهي على نوعين:

- أ- القروض الميسرة: وتتميز بطول فترة سماحها وانخفاض معدلات الفائدة فيها.
- ب- القروض الصعبة: تتميز بارتفاع سعر الفائدة فيها وانخفاض فترة الاستحقاق وفترة السماح.
٤. حسب طبيعة الاستخدام:
- أ- قروض خارجية لأغراض الاستهلاك حيث تخصص لمواجهة الطلب الاستهلاكي وقد تكون نقدية او عينة.
- ب- قروض خارجية للأغراض الاقتصادية حيث تستخدم في عميلة التنمية.
- ت- قروض خارجية للأغراض العسكرية وتكون هذه القروض غير منتجة وليس لها أي مردود اقتصادي. (محمد، ٢٠٢٠: ٨٠)

وظائف الدين العام:

يمكن ان نحدد ثلاث وظائف أساسية للدين العام:

- أ- **وظيفة الاستقرار:** حيث تعد الحكومة مسؤولة عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة في أوقات الازمات التي يمر بها البلد وبهذه الحالة يجب ان لا تكون الموازنة العامة متوازنة، وبذلك تحتاج السياسة المالية الى المساهمة في تحقيق نمو اقتصادي وتخفيض الدين الحكومي عن طريق تخفيض النفقات العامة مما يسبب في ظهور علامات الانتعاش الاقتصادي.
- ب- **وظيفة التمكين:** أي تحقيق هدف التمكين الضريبي حيث ان الاتساق في السياسة الاقتصادية ضروري لبناء نشاط استثماري من اجل تحقيق النمو والتوظيف وهذا له أهمية في وضع الضرائب في الأمد الطويل ومن خلاله خلق جو من الثقة يستطيع أصحاب المشاريع التخطيط وحساب الاستثمارات بعيدة المدى.
- ت- **وظيفة تقاسم العبء:** وتحصل ذلك عندما تحقق المبالغ المنفقة في الوقت الحالي المنافع للأجيال الحالية واللاحقة أي توزيع الأعباء الضريبية على الأجيال وتشمل هذه الوظيفة الاستثمارات العامة التي تزيد من كفاءة الاقتصاد على الأمد البعيد. (الفتلاوي، الموسوي، ٢٠١٩: ٢٧٣)

أهمية الدين العام :

- تتمثل أهمية الدين العام بمجموعة من الخصائص وذلك عن طريق استخدام أدوات الدين العام للتأثير على عدة متغيرات اقتصادية ففي حالة استخدام سندات طويلة الاجل فان ذلك يساعد الاقتصاد على امتصاص جزء من السيولة في حالة وجود تضخم، وكذلك يمكن التأثير على التوازن الاقتصادي والبطالة وعرض النقد ولكن هو يعد سلاح ذو حدين يمكن من خلالهما القضاء على العجز في الموازنة او تنشيط القطاعات الاقتصادية وتنشيط التنمية ويمكن ان نعدد أهمية الدين بالنقاط الآتية:
١. يعد من الوسائل المهمة والمؤثرة في تجميع المدخرات ويساعد على امتصاص الفوائض المالية التي بحوزة الافراد من اجل استخدامها في تغطية عجز الموازنة وتحقيق التوازن الاقتصادي.
 ٢. الدين العام الداخلي يؤدي الى إعادة توزيع القوة الشرائية بين افراد المجتمع وهذا ما يميزه عن الدين الخارجي وكذلك لا يحتاج الى زيادة الصادرات من اجل سداده لأنه بالعملة المحلية.
 ٣. ان مبدأ الإدارة المالية ينص على الانفاق السنوي للحكومة يجب ان يتم تغطيته من الإيرادات السنوية لكن الحكومة قد تتعرض الى أزمات مثل (الفيضانات، المجاعة، الحروب والكوارث الطبيعية) مما يؤدي الى زيادة الدين العام لمواجهة العجز في الموازنة عندما لا تمتلك الحكومة ارصدة كافية لتغطية العجز الحاصل.
 ٤. تقوم الحكومة بزيادة الانفاق العام الممول من خلال الاقتراض لإنشاء وصيانة المشاريع التنموية والإنتاجية وهو بذلك يعد أداة من الأدوات التي تستخدمها الحكومة للقضاء على الكساد والبطالة.
 ٥. يتم استخدام الدين العام لتمويل راس المال الاجتماعي وكذلك أداة لتمويل التنمية وذلك لان الاقتصادات النامية تعاني من نقص في رؤوس المال من اجل تحقيق خططها التنموية في كافة المجالات. (الخرجي، ٢٠٢٠: ١٦)

الأسباب الاقتصادية للدين العام

١. عدم كفاءة الموازنة العامة: من خلال عدم توزيع الموارد الاقتصادية على القطاعات بما يناسبها من إنفاق مما يؤدي الى زيادة الانفاق في الجوانب الاستهلاكية دون الجوانب التي تزيد من النمو الاقتصادي.

٢. الأزمات الاقتصادية: في الدول النامية بصورة عامة هناك أزمة طلب كلي كون الجهاز الإنتاجي غير مرن مما يستدعي من الحكومة الى زيادة الاستيراد على حساب التصنيع المحلي وبالتالي فإن النفقات قد زادت أيضا.

٣. زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي: من اجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية ومحاولة تقليل التفاوت في توزيع الدخل ورفع المستوى المعيشي للسكان مما يؤدي الى زيادة النفقات وبالتالي عدم قدرة الإيرادات على تغطية النفقات العامة ما يستدعي الى البحث عن مصادر أخرى وهي الدين العام.

٤. القطاع الخاص: وهو يعاني بصورة عامة من الضعف في الدول النامية وعدم قدرته على استغلال الموارد الاقتصادية للبلد بسبب عدم القدرة المالية لذلك يتوجب على الحكومة تقديم المعونات والتسهيلات المالية له وفي بعض الأحيان تأخذ دوره وهذا ما يسمى بأثر المزاحمة.

٥. الإصدار النقدي الجديد: ما يعرف بالتمويل التضخمي التي تستخدمها الدولة في عملية تغطية العجز او سداد الدين الداخلي كونه محلي مما يساعد على ظهور مشكلات أخرى وهي تزايد التضخم والارتفاع في المستوى العام للأسعار وانخفاض قيمة النقود.

٦. الاسراف والحروب: من الملاحظ على الدول النامية هو البذخ والتبذير خصوصاً على المظاهر الكمالية وزيادة رواتب كبار موظفي الدولة إضافة للارتفاع المضطرب للإنفاق العسكري من خلال استيراد الأسلحة وكلفة صيانتها وإدامتها والاستعانة بالخبرات الأجنبية كل ذلك يزيد من النفقات العامة بمجمله ويؤدي الى عجز في الموازنة. (طالب، ٢٠١٨: ١٩)

المبحث الثاني: أثر الدين العام على النمو الاقتصادي

يعد الدين العام من المصادر الأساسية للإيرادات طبقاً للفكر الاقتصادي الحديث ولكن يجب ان يستخدم بحذر شديد وذلك لإثارها العامة وتقل عبئه على الاقتصاد القومي فهو أداة من أدوات التوجيه الاقتصادي. وقد تكون للفروض العامة نظراً لطبيعتها ان كانت توسعية او انكماشية او تضخمية حسب الدور التي تأخذها فيمكن اجمال عوامله بصفة أساسية على ما يلي:

أ- التنظيم الفني للدين العام: من حيث الحجم او المدة التي يستغرقها وكيفية استهلاكه

ب- مستوى الدخل القومي.

ت- طبيعة النفقات العامة التي تمولها هذه الديون هل هي للجانب الاستهلاكي للدولة ام للجانب الإنتاجي (المدلة، العجلة، ٢٠١٣: ٢٧٤)

تركز التفسيرات النظرية لأثار النمو السلبية المحتملة للدين العام بشكل أساسي على العجز المالي وتدفع بالمقايضة بين الآثار الإيجابية قصيرة المدى (في حالة وجود فجوة في الإنتاج ودرجة ثبات الدين العام. الأسعار والأجور) والآثار السلبية طويلة المدى. إن النمو الذي يعيق الآثار طويلة المدى ناتج عن التغيرات في توقعات المشاركين في السوق عند مستويات عالية من الدين العام، مما يؤدي إلى انخفاض المدخرات الوطنية، وبالتالي إلى زيادة أسعار الفائدة، وتقليل الاستثمار، وزيادة فوائد المخاطر (Cecchetti, Mohanty, and Zampolli, 2011;352) وعالية، فإن عدم اليقين سيرتفع بالإضافة إلى ذلك، يتم تقليل المرونة المالية للإنفاق الحكومي المنتج مع الآثار السلبية على النمو والذي من المرجح أن تزداد الآثار السلبية للدين العام مع ارتفاع مستويات الدين العام بسبب المزيد من عدم اليقين من الآثار المستقبلية لتحسين النمو الاقتصادي. أن تأثير الدين العام على الاقتصاد يعتمد على نسبة حجم الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. فكلما زادت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ستظهر ان العلاقة بين نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي تظهر بيانياً على شكل حرف U مقلوب. تشير هذه العلاقة إلى أنه بالنسبة للمستويات المنخفضة نسبياً من نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، يكون هناك تأثير إيجابي على النمو فقط عند المستويات الأعلى من هذه النسبة يصبح التأثير الهامشي سالباً. لم تتمكن الدراسة من تحديد نقطة الانعطاف الدقيقة التي يصبح عندها التأثير سالباً. وفقاً للنظرية الاقتصادية، فإن المبالغ الكبيرة للدين العام لها تأثير سلبي على الاقتصاد. ومن تفسيرات هذا التأثير حقيقة أن الكميات الكبيرة من الدين العام يمكن أن تسبب التضخم بكل ما يترتب على ذلك. ومع ذلك، فقد شهدنا في السنوات الأخيرة العديد من المواقف التي لم تؤد فيها كميات كبيرة من الدين العام في بعض البلدان إلى التضخم. في مثل هذه الحالات، هناك فائدة لاكتشاف طرق إضافية يمكن من خلالها لمبالغ كبيرة من الدين العام أن تعرض النمو الاقتصادي للخطر. (Fisher, 1993.96)

وحسب تفسير الاقتصادي Minea في ان إحدى الطرق المحتملة التي يمكن من خلالها إعاقة النمو الاقتصادي يستند تفسير (إلى افتراض أن النفقات الحكومية ثابتة وأن التغيير في الدين ناتج عن التغيرات في الضرائب (حيث تكون الضرائب أقل وبالتالي يجب زيادة الدين لتغطية العجز)) (Minea,2012,30). افتراض آخر هو أن التكافؤ الريكاردى (Ricardian equivalence) لا يصح. في ظل هذه الظروف، من الممكن أن تؤدي الزيادة في الدين العام في المدى القصير إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي (خاصة إذا كانت مستويات الإنتاج أقل من

طاقتها الكاملة (Checherita, 2012, 1399). لكن الوضع مختلف على المدى الطويل. لا تتطابق الزيادة في المدخرات الخاصة نتيجة انخفاض الضرائب مع الانخفاض في المدخرات الحكومية (لأن المستهلكين لا يظهرون سلوكًا مكافئًا). لذلك، فإن المدخرات في الاقتصاد أقل والاستثمار أقل. يؤدي انخفاض الاستثمار إلى انخفاض مقدار رأس المال، وترتفع أسعار الفائدة، وتخفض إنتاجية العامل (حيث يتم توزيع رأس مال أقل على نفس العدد من العمال) (Reinhart, 2010, 576). بالإضافة إلى ذلك، فإن المبالغ الكبيرة من الدين العام تخلق توقعات بشأن التضخم على المدى القصير. وبالفعل، فإن توقع التضخم هذا يعطل الاقتصاد عن طريق زيادة عدم اليقين، مما يعطل النشاط الاقتصادي ويعيق النمو. نتيجة لذلك، يمكن أن يحدث الضرر الذي يلحق بالنمو الاقتصادي بالفعل على المدى القصير. من المهم الإشارة إلى أنه أثناء الأزمات الاقتصادية، حتى لو كان من المتوقع أن تكون ظاهرة قصيرة المدى فقط، توجد تأثيرات طويلة المدى يمكن أن تثبط دافع العمال، وتتسبب في طرد الشركات للموظفين، مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بـ "رأس المال التنظيمي" للشركات. العامل الآخر الذي يمكن أن تضر بمبالغ كبيرة من الدين العام بالنمو الاقتصادي ينبع من التأثير السلبي المحتمل لمبالغ كبيرة من الدين العام على المستثمرين الأجانب. عندما يصل الدين إلى نقطة معينة، يصبح المستثمرون والمقرضون الأجانب حذرين من الاستثمار، مما يضر بالنمو الاقتصادي. ومع ذلك، ليس من الواضح ما إذا كانت هذه الحجة صحيحة بالنسبة للاقتصاد المتقدم، حيث أنه في الاقتصاد المتقدم، فإن معظم الدين الداخلي مملوك من قبل مواطني الدولة. ويتبادر هنا سؤال هل ان الفرد المواطن على استعداد للتخلي عن رؤوس أموالهم (سواء على شكل قروض أو كاستثمارات) إلى دولة أجنبية، وهذا ليس من الواضح ما إذا كان المواطنون على استعداد لتحويل رؤوس أموالهم. من المهم الإشارة إلى أن نتائج العديد من الدراسات التجريبية لا تدعم الحجة القائلة بأن المبالغ الكبيرة من الدين العام سيكون لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في البلدان غير المتقدمة فقط؛ وجد في العديد من هذه الدراسات أن التأثير السلبي للدين العام على النمو الاقتصادي هو أيضًا سمة من سمات البلدان المتقدمة. من خلال متابعة العديد من الدراسات تم قياس العلاقة بين حجم الدين العام والنمو الاقتصادي، وجد أن العلاقة غير خطية. الآثار المترتبة على مثل هذه العلاقة هي أنه بالنسبة لمستويات الديون المنخفضة، تؤدي الزيادة في الدين إلى النمو في الواقع. ومع ذلك، بالنسبة لمستويات الديون الكبيرة، يصبح التأثير على الهامش سلبياً. بدراسة قام بها كل من (Reinhart and Rogoff)، اللذين درسوا العلاقة بين النمو الاقتصادي والدين العام في 44 دولة خلال فترة 200 عام. لأغراض الدراسة، قاموا بتقسيم البيانات إلى أربع مجموعات وفقاً لنسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. تضمنت المجموعة الأولى ملاحظات لنسب الدين إلى الناتج المحلي حتى 30٪، وفي المجموعة الثانية نسب تتراوح بين 30٪ و 60٪، وفي المجموعة الثالثة نسب تتراوح بين 60٪ و 90٪، وفي المجموعة الأخيرة نسب أعلى من 90٪ وجاءت نتائج الدراسة تبين أنه لا توجد علاقة واضحة بين مستوى الدين والنمو حتى مستويات 90٪. لكن النتائج فوق 90٪ تظهر بوضوح أن التأثير الهامشي للديون يصبح سلبياً. التفسير الذي قدمه الباحثون هو أنه مع وصول نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلد إلى مستوى معين، يقل المقرضون من القوة الائتمانية للبلد ويطالبون بمدفوعات فائدة أعلى (Misztal, 2010, 396). وجدت دراسة أخرى (Reinhart, Reinhart, and Rogoff (2012)) أيضاً أن الديون التي تزيد عن 90 في المائة تقلل النمو (Minea, 2012, 31). بالإضافة إلى ذلك، تتطلب المستويات المتزايدة للديون إصدار سندات، مما يرفع سعر الفائدة الذي يجب على الحكومة دفعه، مما يشكل سياسة مالية انكماشية. يتعامل تفسير آخر مع الموقف الذي يتم فيه إنجاز جزء من تمويل الدين عن طريق طباعة النقود. في مثل هذه الحالة، تنشأ ضغوط تضخمية تؤدي إلى تآكل القيمة الحقيقية للدين العام بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تتخفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. من الناحية النظرية، يمكن أن يمنع هذا الضغط التضخمي، أو على الأقل يقلل، التأثير السلبي للدين العام على النمو الاقتصادي، لكن هذا يحدث فقط عند مستويات منخفضة من الدين. إذا كانت مستويات الدين العام مرتفعة للغاية، فإن التضخم الناتج سيكون مرتفعاً، مما سيضر بالنمو على الأرجح. أي أنه على الرغم من تآكل القيمة الحقيقية للديون، إلا أن النمو معرقل أيضاً. يتطلب هذا التأثير من الحكومات إصدار سندات ماهرة لمؤشر أسعار المستهلكين بحيث لا يؤدي التضخم إلى تآكل قيمها الحقيقية. يعتمد تأثير الدين العام على معدل النمو الاقتصادي أيضاً على الطريقة التي يتم بها إنشاء الدين. إذا تم إنشاء الدين خلال أوقات الحرب، فمن المحتمل أن يكون معدل النمو مرتفعاً في أوقات السلم، مما يسهل سداد الديون. ولكن إذا نشأ الدين في أوقات السلم، فإن التداعيات يمكن أن تلحق الضرر بالاقتصاد. في دراسة أخرى بحثت العلاقة بين النمو الاقتصادي ومستوى الدين العام مع المتغيرات الإضافية التالية في نموذجها: الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة، ومقدار الاستثمار الرأسمالي، ومقدار رأس المال البشري، والتضخم كقياس لعدم اليقين، وكميات الاستيراد / التصدير كقياس لمدى انفتاح الاقتصاد على الأسواق الخارجية، وجد (Kmenta) تأثير الدين العام على

تغيرات النمو هي ٩٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ، حيث يكون للديون الزائدة عن هذه النسبة تأثير سلبي على الاقتصاد ، وعند مستويات الدين المنخفضة ، يتم دعم النمو (Gupta, S., B. Clements, 457). من خلال قراءتنا للعديد من الدراسات توصلنا الى انه لا يمكن تحديد هذه النتائج والتأثيرات إلا في البلدان المستقرة ذات الحكومات المنظمة، وليس في البلدان غير المستقرة، والتي لم يتم تأسيس حكومتها بشكل جيد. التفسير المحتمل لهذه النتيجة هو أنه بالنسبة للبلدان غير المستقرة، فإن الضرر الذي يلحق بالنمو الاقتصادي بسبب عدم الاستقرار المتأصل يتعارض مع القياس الإحصائي المجدي لتأثير الدين على النمو، كما أن المستويات المرتفعة من الدين العام أثرت سلباً على تراكم رأس المال وإنتاجية العمل. كما أيضاً، يؤثر رأس المال والإنتاجية على النمو، وبالتالي فمن المعقول أن نستنتج أنه بالنسبة للبلدان ذات مستويات الدين العام الكبيرة، سيكون النمو أقل. كما أن المستويات المرتفعة من الدين العام ناتجة عن الاستثمار الحكومي الذي يحل محل الاستثمار الخاص. هذه الاستثمارات غير فعالة وتضر بالنمو الاقتصادي بأن نسبة الدين الكبير إلى الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة، وبالتالي المدفوعات، (لأن المقرضين لا يؤمنون بقدرة الحكومة على سداد مستويات عالية من الديون، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة) ولذلك يتم استخدام المزيد من الأموال لسداد الديون، بدلاً من استخدامها في وظائف حكومية أخرى.

المبحث الثالث: تحليل اتجاهات الدين العام في العراق وعلاقته ببعض المؤشرات الاقتصادية للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٩)

١- الدين العام: هو كل ديون الحكومة والتي يتوجب دفعها او دفع فوائدها واصولها من المقرض الى المقرض عند تاريخ الاستحقاق او أي تاريخ مستقبلي يحدد للدفع (قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم ٦ لسنة ٢٠١٩).

١-١- الدين العام الداخلي.

يعد الدين العام الداخلي الدعامة الأولى لرفد الموازنة العامة وتغطية العجز الحاصل فيها وعمد العراق كثيراً على استخدام الدين العام الداخلي في تغطية العجز المستمر في موازنة الجارية وللعديد من السنوات، بشكل عام يتكون الدين العام الداخلي:

١- حوالات الخزينة: وتعد أوراق مالية قصيرة الاجل تصدرها الحكومة تتراوح مدتها بين ثلاثة أشهر الى ستة أشهر والتي تعتمد عليها الحكومة في فترات عدم القدرة على اصدار قروض طويلة الاجل ولتغطية عجز مؤقت في الموازنة العامة للسنة المالية (جواد ، ٢٠٠٩ ، ص ١٦)، ويتم اصدار هذه الحوالات بالاعتماد الى تعليمات بيع الأوراق المالية الحكومية رقم (١) لسنة (٢٠٠٤) اذ يتم إصدارها بسعر خصم معين ونظفاً بقيمتها الاسمية عند تاريخ الاستحقاق وحسب سعر الفائدة المحدد وحسب التعليمات.

ب- السندات: تعد نوعاً من أنواع الاستثمارات القائمة على الدين العام، اذ يقوم الافراد او المؤسسات بإقراض أموال للحكومة مقابل سعر فائدة متفق عليه. ويتم إنفاق هذه الأموال على المشاريع أو تطوير البنية التحتية، كما انها تتيح للمستثمرين استخدام تلك السندات لغرض الحصول على عائد محدد يُدفع على فترات منتظمة. فعند شراء تلك السندات فإنك تقرض الحكومة مبلغاً متفقاً عليه من المال لفترة زمنية متفق عليها. في المقابل، ستدفع لك الحكومة مستوى معيناً من الفائدة على فترات منتظمة، والمعروفة باسم القسيمة. وهذا يجعل السندات أصولاً ذات دخل ثابت (الحديثي ، ٢٠١٠ ، ص ١٨٦) ، ويعد هذا النوع من السندات من أدوات الدين العام الداخلي قصير ومتوسطة وطويلة الاجل ، فالقسيمة الاجل تمتد مدتها ستة اشهر يثبت سعر الشراء والبيع للسند ، اما السندات متوسطة الاجل تمتد فترتها من ستة اشهر الى عشر سنوات ويعمل على تثبيت سعر الفائدة كما يتم تحديد سعرها من قبل الجهة المصدرة للسند ، في حين تكون فترة السندات طويلة الاجل من ستة اشهر ولغاية ثلاثين عاماً ويتم تثبيت سعر الصرف ويتم التعاقد بين الدولة والمستفيد من خلال عقد بروتوكولات للحصول على السلع والخدمات المطلوبة في حين تحصل الجهة الثانية (ان كانت دول او شركات او اشخاص) على هذه السندات. ان الغرض من اصدار هكذا نوع من السندات هو لسد العجز الحاصل في الموازنة العامة او لمواجهة التضخم.

من خلال تتبع الجدول (١) والخاص بأجمالي الدين العام الداخلي للفترة (٢٠٠٨ - ٢٠٢٠) يتضح التالي:

جدول (١) اجمالي الدين العام الداخلي للفترة (٢٠٠٨ - ٢٠٢٠) ومعدل النمو السنوي والمركب (مليار دولار)

السنوات	الدين الداخلي (٢)	معدل النمو السنوي % (٣)	معدل النمو المركب % (٤)
٢٠٠٨	٣,٧	-	-0.132654
٢٠٠٩	٧,٢	95.3	
٢٠١٠	٩,٢	28.26	
٢٠١١	١٠,٥	14.1	

	-5.71	٩,٩	٢٠١٢
	-27.27	٧,٢	٢٠١٣
	54.73	١٧,٣	٢٠١٤
	47.40	٢٥,٥	٢٠١٥
	٥,٤٩	٢٦,٩	٢٠١٦
	١,١١	٢٧,٢	٢٠١٧
	-8.03	١٠,٣	٢٠١٨
	-3.88	٩,٩	٢٠١٩
	٤٦,٤٦	١٤,٥	٢٠٢٠

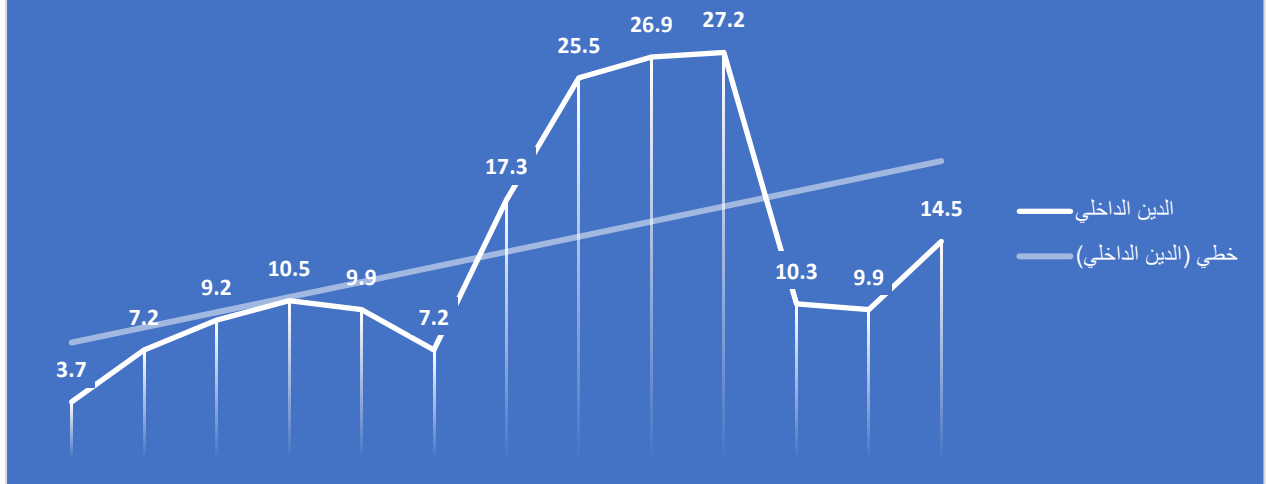
المصادر: العمود (٢) استناداً الى تقارير وزارة المالية – دائرة الدين العام لسنوات مختلفة

العمود (٣) من اعداد الباحثين

العمود (٤) من اعداد الباحثين من خلال اعتماد الصيغة الاسية: $Y = Ae^{rt}$

يبين الجدول أعلاه ان الدين العام الداخلي اخذ بالتزايد من عام (٢٠٠٨) البالغ (٣.٧) مليار دولار الى عام (٢٠١١) البالغ (١٠.٥) مليار دولار بمعدل نمو سنوي (٩٥.٣%) و (٢٨.٢٦%) و (١٦.٨%) على التوالي لهذه الفترة وجاء هذا السبب نتيجة تراجع عوائد الدولة النفطية وذلك لحدوث انخفاض في الطلب العالمي على النفط اثر تداعيات الازمة المالية العالمية والتي اثرت وبشكل ملحوظ على النشاط الاقتصادي مما أدى الى زيادة الدين العام الداخلي من خلال التوسع في إصدارات حوالات الخزينة لصالح المشاريع الاستثمارية مثال على ذلك حوالة وزارة الكهرباء عام ٢٠١٠ , كذلك السماح للمصارف الحكومية بشراء الحوالات مما أدى الى التوسع في اصدار الحوالات والسندات النقدية وخلال هذه الفترة أيضا تم العمل على اصدار العديد من الحوالات لغرض سد احتياجات الدولة من السيولة النقدية لتغطية تمويل نفقات شركات التمويل الذاتي والنفقات العسكرية. الا ان هذا الدين اخذ بالانخفاض عام (٢٠١٢) ليبلغ (٩.٩) وعام (٢٠١٣) ليبلغ (٧.٢) وبمعدلات نمو سنوية سالبة (٥.٧١%) و (٢٧.٢٧%) وعلى التوالي ويمكن ارجاع سبب ذلك الى سببين الأول الى حجم الدين القديم والذي هو بذمة الحكومة متمثلة بوزارة المالية لصالح البنك المركزي العراقي من خلال إطفاء قيمة السندات والحوالات الحكومية والتي بحوزته في نهاية ٢٠١٢ وكذلك انخفاض القروض الممنوحة الى الدوائر الحكومية من قبل البنك المركزي لذلك العام (التقرير الاقتصادي , ٢٠١٢: ص ٢١) , اما السبب الثاني جاء نتيجة ارتفاع إيرادات العوائد النفطية نتيجة ارتفاع في أسعار النفط العالمية , الا ان هذا الانخفاض لم يستمر كثيرا نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي مر بها العراق خلال الأعوام من (٢٠١٤-٢٠١٧) اذ عاد الدين العام الداخلي بالارتفاع ليبلغ (١٧.٣) و (٢٥.٥) و (٢٦.٩) و (١١.٢) مليار دولار للفترة من (٢٠١٤-٢٠١٧) بمعدلات نمو سنوية (٥٤.٧٣%) و (٤٧.٤٠%) و (٥.٤٩%) و (١.١١%) على التوالي وجاءت هذه الزيادة في الدين العام الداخلي نتيجة زيادة الانفاق العسكري في حربنا ضد داعش ورافق ذلك انخفاض إيرادات النفط العراقي نتيجة انخفاض أسعار النفط عالميا مما نتج عن ذلك عجز في موازنة الدولة وبشكل ملحوظ للمدة المشار اليها مما اضطر الحكومة العراقية الى اللجوء الى الدين العام بشقفة الداخلي والخارجي لأجل تغطية تلك النفقات وسد العجز في السيولة النقدية لتغطية عجز الموازنة , الا ان هذا الدين العام عاد ليتراجع خلال الأعوام (٢٠١٨) و (٢٠١٩) ليبلغ (١٠.٣) و (٩.٩) مليار دولار على التوالي وبمعدلات نمو سنوية سالبة بلغت (٨.٠٣%) و (٣.٨٨%) وجاء هذا التحسن نتيجة انتصار العراق في حربة على داعش وما راف ذلك من انخفاض في الانفاق العسكري وما راف ذلك من ارتفاع في إيرادات العراق النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط , لكن هذا لم يدم أيضا اذ نتيجة جائحة كورونا وانخفاض الطلب العالمي على النفط وبشكل ملحوظ مما أدى الى انخفاض كبير جدا في أسعار النفط مما اثار كثيرا على موازنة الدولة والتي اضطرت لسد عجز السيولة النقدية من خلال الدين العام الداخلي اذ وصل الى (١٤.٥) مليار دولار وبمعدل نمو (٤٦.٤٦%). الشكل (١) تطور الدين الداخلي في العراق للفترة (٢٠٠٨-٢٠٢٠)

تطور الدين الداخلي في العراق للمدة (2008-2020)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١)

٢-١- الدين العام الخارجي.

الدين العام الخارجي هو اتفاق يبرم بين طرفين، الطرف الأول هو الطرف المحلي المدين متمثلاً بالدولة والطرف الثاني هو الطرف الدائن الخارجي ويتمثل بدولة ثانية او مجموعة دول (دول نادي باريس) او الدين التجاري للقطاع الخاص الأجنبي. الخ، وكما نعلم ان الدين العام يرتبط بعلاقة طردية بعجز الموازنة العامة للدولة اذ ينتج هذا العجز نتيجة عدم الموازنة بين نفقات الدولة وايراداتها ، ففي الموازنات السابقة للدولة فاقت مصاريف الدولة إيراداتها وبشكل ملحوظ وجاء ذلك لسد احتياجات الدولة وكذلك الانفاق العسكري مما جعل الدولة تتجه الى الاقتراض الخارجي وبشكل متزايد مع انخفاض أسعار بيع النفط عالمياً وبشكل حاد ليصل عام ٢٠١٦ الى (٦٠) دولار للبرميل الواحد بعد ان كان في حدود (٩٠) دولار في الأعوام السابقة وجاءت سنة (٢٠٢٠) لتنتهي على إيرادات النفط نتيجة الانخفاض الكبير في سعر برميل النفط ليصل الى اقل من (٢٠) دولار .صنفت مصادر الدين العام الخارجي للدولة العراقية حسب مصادرة الى ثلاث أصناف وحسب مصدر الدين (جمهورية العراق ، الموقع الالكتروني لوزارة المالية):

- * ديون دول نادي باريس
- * ديون الدول غير الاعضاء في نادي باريس
- * (ديون الدائنين التجاريين) القطاع الخاص الأجنبي
- * ديون دول مجلس التعاون الخليجي.
- * الديون المعلقة.

جدول (٢) اجمالي الدين العام الخارجي للفترة (٢٠٠٨ - ٢٠٢٠) ومعدل النمو السنوي والمركب (مليار دولار)

السنوات	الدين الخارجي (٢)	معدل النمو السنوي % (٣)	معدل النمو المركب % (٤)
٢٠٠٨	١٠٠,٩	-	-7.9453764
٢٠٠٩	٦٧,٧	-32.52	
٢٠١٠	٧٥,٢	11.23	
٢٠١١	٦٢,١	-17.42	
٢٠١٢	٤٧,٩	-22.86	
٢٠١٣	٣٥,٢	-26.51	
٢٠١٤	٣٦,٣	3.12	
٢٠١٥	٤٠,٨	12.39	
٢٠١٦	42.7	4.66	
٢٠١٧	44.9	5.15	

	-48.1	23.3	٢٠١٨
	96.56	45.8	٢٠١٩
	32.96	60.9	٢٠٢٠

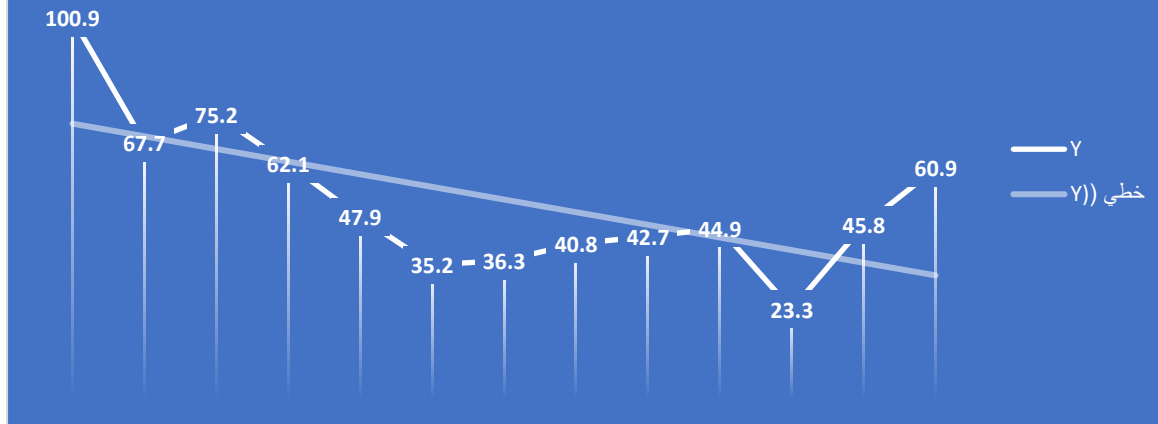
المصادر: العمود (٢) استناداً الى تقارير وزارة المالية - دائرة الدين العام لسنوات مختلفة

العمود (٣) من اعداد الباحثين

العمود (٤) من اعداد الباحثين من خلال اعتماد الصيغة الاسية: $Y = Ae^{rt}$

من خلال الجدول (٢) الاله يتضح ان الدين العام الخارجي انخفض من (١٠٠٠.٩) مليار دولار لعام (٢٠٠٨) ليبلغ عام (٢٠٠٩) ما يساوي (٦٧.٧) مليار دولار وبمعدل نمو سنوي (٣٢.٥٢%) ويعزى ذلك الى ارتفاع أسعار برميل النفط عالمياً وكذلك زيادة صادرات العراق النفطية وكذلك بدء العمل بتخفيض جزء كبير من الديون التي كانت على العراق بعد نجاح مفاوضات العراق مع دول نادي باريس لأطفاء او شطب ما نسبته ما بين (٧٥%) الى (٩٥%) من الديون المترتبة على العراق والتي تم توقيعها في (٢٠٠٤/١١/٢١) مما نتج عن ذلك زيادة الاحتياطات النقدية الأجنبية والذي أدى بدوره الى تحقيق فائض في الموازنة العامة للدولة، وبالتالي القدرة على تسديد الديون ومستحققاتها فانخفض حجم الدين الخارجي وأعبائه ، الا ان عام (٢٠١٠) ونتيجة الخطط الموضوعية للتنفيذ في تلك السنة اخذ الدين العام الخارجي بالتزايد من جديد اذ بلغ الدين الخارجي (٧٥.٢) مليار دولار وبمعدل زيادة (١١.٢٣%) وكما وضحنا سابقاً في أسباب زيادة الدين الداخلي ولنفس الفترة من التوسع في الانفاق الحكومي وكذلك إصدارات حوالات الخزينة لصالح المشاريع الاستثمارية كحوالة وزارة الكهرباء وكذلك الماء والبنى التحتية. بعد عام (٢٠١١) ولغاية (٢٠١٣) شهد الدين العام الخارجي تراجعاً ملحوظاً اذ بلغ (٦٢.١) و (٤٧.٩) و (٣٥.٢) للسنوات (٢٠١١) و (٢٠١٢) و (٢٠١٣) بمعدلات نمو سنوية سالبة بلغت (17.42%-) و (22.86%-) و (26.51%-) وعلى التوالي ويعود سبب ذلك الى انخفاض في عجز الموازنة بسبب ارتفاع أسعار النفط وبالتالي إيرادات الدولة العراقية من النفط مما يتيح لها إمكانية الوفاء بالتزاماتها وتغطية جزء كبير من نفقاتها وكذلك سيؤدي الى قلة الحاجة للحصول على قروض جديدة، الا ان الحال لم يدم طويلاً فخلال المدة (٢٠١٤) - (٢٠١٧) ارتفع الدين العام الخارجي الى (44.9) مليار دولار مقارنة بعام (٢٠١٤) اذ بلغ في حينها (٣٦.٣) مليار دولار وبمعدلات نمو سنوية (٣.١٤%) لعام (٢٠١٤) و (٥.١٥%) لعام (٢٠١٧) وكان ذلك نتيجة الأوضاع الاقتصادية العالمية وانخفاض سعر النفط عالمياً ووصوله الى معدلات سعر منخفضة كما في عام ٢٠١٦ اذ بلغ سعر برميل النفط اقل من (٣٠) دولار للبرميل الواحد ومن جانب اخر ضعف الحكومة في تحصيل إيراداتها من القطاعات الاقتصادية الأخرى رغم التشريعات القانونية الكثيرة الملزمة بجباية الضريبة مثال على تلك التشريعات قانون التعرف الكمركية رقم (٢٢) لسنة (٢٠١٠) وتعديلاته وغيرها من التشريعات التي التي مازالت حبراً على ورق وزاد الطين بلة الحرب الضروس ضد داعش والتي كانت في اوجها في تلك الفترة والتي حرقت موارد العراق نتيجة زيادة الانفاق على التسليح وإعادة البناء مما قلل من إمكانية الدولة على الوفاء بالتزاماتها نحو الانفاق على ضروريات الانفاق الداخلي وبالتأكيد عدم القدرة على الوفاء بالقروض او خدمة القرض ان كان محلياً او خارجياً مما استدعى الى طلب قروض جديدة لسد العجز الكبير في الموازنة العامة للدولة ، ثم حدث تحسن ملحوظ في عام (٢٠١٨) اذ بلغ الدين الخارجي (٢٣.٣) وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (٤٨.١%) نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية عالمياً والتي انعكست ايجاباً على ارتفاع أسعار النفط ، الا ان المدة (٢٠١٩-٢٠٢٠) شهدت ارتفاعاً كبيراً في الدين الخارجي العام اذ بلغ (٤٥.٨) مليار دولار وبمعدل نمو سنوي (٩٦.٥٦%) والسبب يعود الى الاحداث الاقتصادية والسياسية التي شهدتها العراق عام (٢٠١٩) من مظاهرات ضد الحكومة ومحاوله الحكومة الاقتراض لغرض تحقيق بعض المكاسب السياسية في تطوير البنية التحتية وكذلك تطوير قطاع الكهرباء والماء واستمرت الحال عام (٢٠٢٠) ، اذ استمر ارتفاع الدين العام الخارجي ليبلغ (٦٠.٩) مليار دولار وبمعدل نمو سنوي (٣٢.٩٦%) نتيجة فايروس كورونا والذي شل الاقتصاد العالمي والمحلي والذي أدى هذه بدوره الى انهيار أسعار النفط عالمياً لادنى مستوياتها نتيجة انهيار الطلب العالمي على النفط فانخفضت الإيرادات واصبح العجز في الموازنة كبير مما اضطر الدولة الى طلب قروض جديدة لمواجهة الانفاق الحكومي والتزاماتها. الشكل (٢) تطور الدين الخارجي في العراق للمدة (٢٠٠٨-٢٠٢٠)

تطور الدين الخارجي العام في العراق للمدة (2008-2020)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٢)

٢- الناتج المحلي الإجمالي.

ان مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي يعد مؤشراً مهماً اذ من المفترض ان الزيادة في الدين العام يجب ان يرافقها نمواً في الناتج المحلي الإجمالي , فهو يعكس نسبة الموارد المتاحة لخدمة الدين وذلك من خلال مدى الاستفادة من هذه الموارد في انتاج سلع محلية ومن ثم تجهيزها في خدمة انتاج الصادرات , اذ يرى القائمون في نادي باريس على اعتبار المديونية مرتفعة اذا ما تحقق شرطين من اصل ثلاث وهي ان حجم الديون اكثر من (٥٠%) من اجمالي الناتج المحلي , بينما بلغ حجم الدين اكثر من (٧٥%) من الصادرات اما خدمة الدين فتصل الى اكثر من (٣٠%) من الصادرات. بمعنى اخر ان تكون نسبة الدين العام الى الصادرات مرتفعة في حين هذه النسبة تكون منخفضة الى الناتج المحلي الاجمالي ويتحقق ذلك إذا عندما تكون السلع المصدرة كنسبة اقل من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا ما تقوم به عدد من القطاعات ومنها القطاعات الحكومية والتي تساهم في انتاج هذه المنتجات، وما يتم دفعة خدمة للدين من فوائد واعباء جميعها تدخل في باب تكاليف الإنتاج عن القروض السابقة، وعليه ان لم يكن هناك زيادة في الناتج المحلي الإجمالي تواكب الزيادة في الدين العام سيؤدي ذلك الى عجز في الموازنة العامة وعجز في ميزان المدفوعات وبالتالي عدم القدرة على سداد هذه الديون وفوائده.

جدول (3) مؤشر اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٨ - ٢٠٢٠) (مليار دولار)

السنوات	سعر الصرف (١)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) (٢)	الدين الداخلي (مليار دولار) (٣)	الدين الخارجي (مليار دولار) (٤)	اجمالي الدين العام (مليار دولار) (٥)	نسبة الدين الداخلي الى الناتج المحلي الإجمالي (٦)	نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي (٧)	نسبة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي (٨)
٢٠٠٨	١٢١٧	130,204	٣,٧	100,9	104,6	2.84	77.49	80.33
٢٠٠٩	١١٧٠	111,661	٧,٢	67,7	74,9	6.44	60.63	67.07
٢٠١٠	١١٧٠	138,517	٩,٢	75,2	84.4	6.64	54.29	60.93
٢٠١١	١١٧٠	185,750	١٠,٥	62,1	72.6	5.65	33.43	39.08
٢٠١٢	١١٦٦	218,032	٩,٩	47,9	57.8	4.54	21.97	26.51
٢٠١٣	١١٦٦	234,638	٧,٢	35,2	42.4	3.06	15.00	18.07
٢٠١٤	١١٦٦	228,416	١٧,٣	36,3	53.6	7.57	15.89	23.47
٢٠١٥	١١٨٢	164,705	٢٥,٥	40,8	66.3	15.48	24.77	40.25

41.78	25.63	16.14	69.6	42.7	٢٦,٩	166,603	١١٨٢	٢٠١٦
37.82	23.55	14.26	72.1	44.9	٢٧,٢	190,644	١١٨٢	٢٠١٧
15.82	10.97	4.84	33.6	23.3	١٠,٣	212,407	١١٨٢	٢٠١٨
25.81	21.22	4.58	55.7	45.8	٩,٩	215,838	١١٨٢	٢٠١٩
33.54	27.09	6.45	75.4	60.9	١٤,٥	* ٢٢٤,٨	١١٨٢	٢٠٢٠

المصادر:

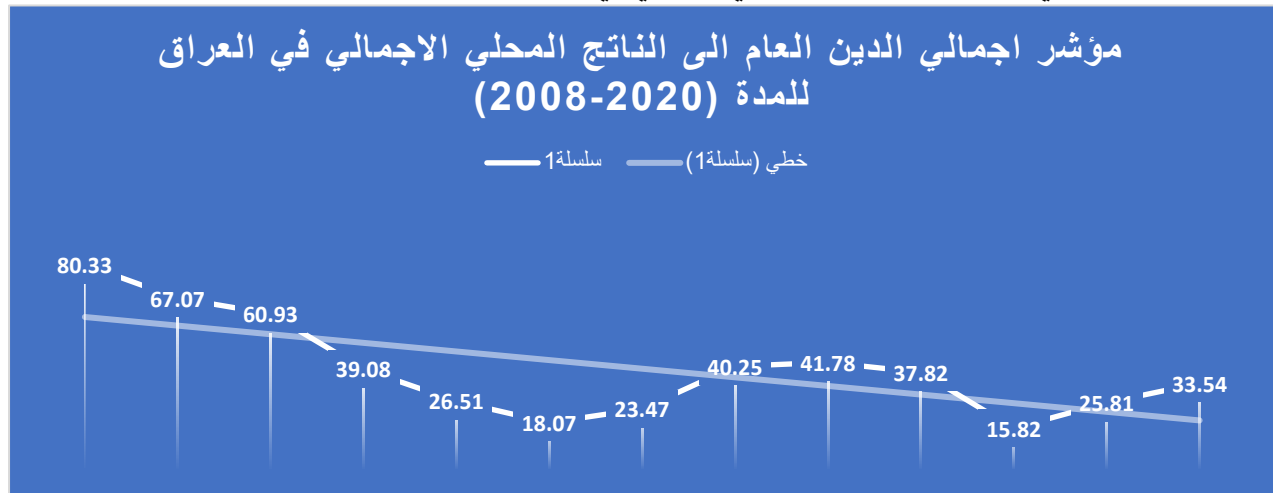
١- الاعمدة (١)(٢): البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات سنوية مختلفة

٢- الاعمدة (٣)(٤)(٥): استناداً الى تقارير وزارة المالية - دائرة الدين العام لسنوات مختلفة

٣- الاعمدة (٦)(٧)(٨): من اعداد الباحثين

من بيانات الجدول (٣) يتضح وجود تذبذب في نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي حيث اخذت بالارتفاع تارة وبالانخفاض تارة أخرى من (٢٠٠٨) ولغاية (٢٠٢٠) ففي بداية المدة من (٢٠٠٨) ولغاية (٢٠١٣) كان هناك تراجع ملحوظ في اجمالي الدين العام اذ بلغ (٤٢.٤) مليار دولار عام (٢٠١٣) بعد ان كان (١٠٤.٦) مليار دولار في عام (٢٠٠٨) وهذا يتضح أيضاً في التذبذب الحاصل في نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي اذ انخفضت وأصبحت النسبة (١٨.٠٧٪) في عام (٢٠١٣) مقارنة بـ (٨٠.٣٣٪) لعام (٢٠٠٨) وذلك نظراً لزيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي بسبب زيادة أسعار النفط، الا ان هذا المؤشر عاد وازداد خلال المدة (٢٠١٦-٢٠١٤) اذ ارتفع اجمالي الدين العام من (٥٣.٦) مليار دولار الى (٤٢.٧) مليار دولار في حين مؤشر اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق انخفض لتصل هذه النسبة الى (٤١.٧٨٪) عام (٢٠١٦) بعد ان كانت (٢٣.٤٧٪) في عام (٢٠١٤) وكان سبب هذا التراجع زيادة الانفاق العسكري نتيجة الحرب على داعش وفي نفس الوقت تراجع أسعار النفط... واستمر هذا التذبذب ما بين ارتفاع وانخفاض للمدة من (٢٠١٧-٢٠٢٠) حتى بلغ اجمالي الدين العام عام (٢٠٢٠) ما يقدر بـ (٦٠.٩) مليار دولار في حين بلغ مؤشر اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق لنفس العام (٣٣.٥٤٪) ويفسر ذلك مجموعة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي واجهت العراق خلال تلك الفترة من احتجاجات وانتشار فايروس كورونا والذي شل الحياة الاقتصادية وعمق جراح الاقتصاد العراقي.

الشكل (٣) مؤشر اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٨ - ٢٠٢٠)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٣)

٣- العلاقة بين حجم الدين العام واليرادات والنفقات العامة

يمكن تعريف الإيرادات العامة للدولة بأنها مجموعة الدخول التي تستحصلها خزينة الدولة نتيجة فعاليتها المختلفة (تصنف الإيرادات على اساس مصادرها من ضرائب أو مداخيل ممتلكات الدولة أو نتاج ما تقدمه الدولة من نشاط اقتصادي أو خدمي للفرد أو للشركات أو من التحويلات والاعانات والأقساط وغيرها) من اجل تغطية نفقاتها العامة (الإنفاق العام بأنه مبلغ من النقود تقوم بإنفاقه الدولة أو شخص معنوي عام بغرض تحقيق نفع عام. كما تصنف النفقات بدورها بحسب الخدمة التي تقدمها مثال على ذلك الرواتب والمكافآت وكذلك تعويضات للعاملين أو في شكل خدمات الدين العام أو في شكل مصروفات متنوعة أخرى مثل الإعانات والتحويلات استخدام للسلع واستهلاك

لرأس المال وغيرها). وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي. ونتيجة لتطور دور الدولة وازدياد النفقات أدى ذلك إلى الحاجة لتطوير نظرية الإيرادات العامة من حيث تطوير حجم هذه الإيرادات والى تعدد أنواعها واغراضها وهو ما يعني في الوقت نفس تطوير محدداتها. من هنا بدأت الأهمية المتزايدة لكل من المصروفات والإيرادات والتي تعكس قوة أو هشاشة اقتصاد ذلك البلد، لذلك فإن تصنيفها وفق النمط الذي يعكس الصورة الفعلية للاقتصاد ومقدراته يحتل مكانة هامة ضمن أدلة الحسابات القومية وفي حسابات الدولة عند حدوث العجز في الموازنة. تعد الموازنة العامة للدولة مرآة برنامج العمل الحكومي وتوجهاتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والادارة لتقدير كمية الإيرادات المتوقعة ومقدار الانفاق المتوقع لتغطية التزاماتها في ذلك العام وبالتالي تقدير العجز او الفائض المتوقع، يعكس مصطلح عجز أو فائض في الفرق بين النفقات "المصروفات" والموارد "الإيرادات" في حالة زيادة النفقات المحققة عن الموارد الفعلية يترتب عليه ما يعرف بالعجز، وفي حالة تراجع النفقات الفعلية عن الموارد المحققة يتحقق الفائض. من اهم أسباب زيادة الانفاق الحكومي، تراجع الموارد العامة للدولة، مما يترتب على ذلك العديد من المخاطر، ومن اهم تلك المخاطر عجز الموازنة مما يضطر الدولة الى زيادة حجم النقود في الاقتصاد بدون أن يقابلها زيادة في الرصيد الاحتياطي للدولة، مما يؤدي الى انخفاض قيمة العملة المحلية وارتفاع التضخم، أو اللجوء إلى الاقتراض الداخلي من خلال إصدار أدون الخزنة العامة، وهذه الإجراءات تؤدي إلى زيادة حجم الدين الداخلي، او زيادة الاقتراض الخارجي والذي يؤدي بدوره الى زيادة الدين الخارجي. اذاً مما تقدم يتضح ان هناك علاقة قوية ما بين عجز الموازنة والدين العام، ففي الكثير من الأحيان يتم تمويل الموازنة من خلال الاقتراض (ان كان هذا الاقتراض داخلي ام خارجي) لسد العجز الحاصل فيها، لكن ان استمر الحال في عملية الاقتراض لسد العجز في كل سنة ستحصل هنا مشكلة تتمثل بعبء الدين العام المتمثل بالالتزامات المترتبة على سداد الدين في السنين القادمة، تشير البيانات المتاحة في الجدول (٤) الى الإيرادات والنفقات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٨ - ٢٠٢٠) وكذلك (العجز/الفائض)، ان العجز في الموازنة العامة للدولة متذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض وهذا ناتج عن زيادة الانفاق في مقابل تذبذب إيرادات الدولة، وان الزيادة المستمرة في الانفاق العام تعتبر طبيعية وحسب قانون فاجنر (نسبة للعالم الألماني فاجنر ولذا) والذي بين في دراسته والتي تناولت عدد من الدول الاوربية خلال القرن التاسع عشر وتطور الانفاق العام لتلك الدول ولفترة زمنية طويلة، والتي يمكن اختصارها بما ان هناك تطور في تلك الدولة سيزداد نشاط الحكومات المركزية والمحلية بشكل متسارع ومضطرب مصحوباً بزيادة انفاقها الحكومي، في (٢٠٠٨) بلغ العجز (9187213-) تريليون دينار بسبب تحسن سعر النفط عالمياً، ليعاود بالارتفاع للمدة (٢٠٠٩-٢٠١١) اذ ارتفع العجز من (17648000) و (21545195-) ليصل الى (19206446-) تريليون دينار وذلك بسبب تسديد الديون والفوائد جراء اعادة الجدولة، ليعاود الانخفاض عام (٢٠١٢) ليلبغ (14616172-) نتيجة تحسن سعر النفط، لكن المدة (٢٠١٣) ولغاية (٢٠١٧) ازداد الدين العام والعجز وبشكل متسارع اذ بلغ (30144192-) مليار دولار لسنة (٢٠١٧) بعد ان كان (21333792-) مليار دولار لسنة (٢٠١٣) وتعزى سبب هذه الزيادة الى الانخفاض الملحوظ في أسعار النفط عالمياً اذ انخفض من (١٠٦) دولار للبرميل الواحد سنة ٢٠١٢ الى (٤٥) دولار سنة ٢٠١٦ ورافقت هذا الانخفاض في سعر برميل النفط زيادة في انتاج النفط من قبل الدول المنتجة مما أدى الى انهيار الأسعار وفي فترة زمنية قصيرة مما اثر سلباً على إيرادات الدولة العراقية وزاد عجز الميزانية العامة للدولة ناهيك عن الزيادة المضطربة في النفقات الجارية خلال هذه الفترة، واستمر الحال على ما هو عليه بارتفاع سريع في عجز المواصلة ليصل الى اعلى معدل له عام (٢٠٢٠) ليلبغ (34640069-) مليار دولار نتيجة الاحداث الداخلية والخارجية المتسارعة، اما الاحداث الداخلية تمثلت بالمظاهرات في الداخل ومحاوله زيادة الانفاق على الخدمات، واما الخارجية فتمثلت بانهايار سوق النفط العالمي ووصول سعر برميل النفط الى ادنى مستوياته بسبب فايروس كورونا وبالتالي انخفاض الإيرادات الى مستويات لم تكن قادرة على سد الاحتياجات المتزايدة للانفاق العام لمواجهة تداعيات فايروس وتوقف الإنتاج.. الخ.

جدول (٤) جدول الإيرادات والنفقات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٨ - ٢٠٢٠) (مليار دولار)

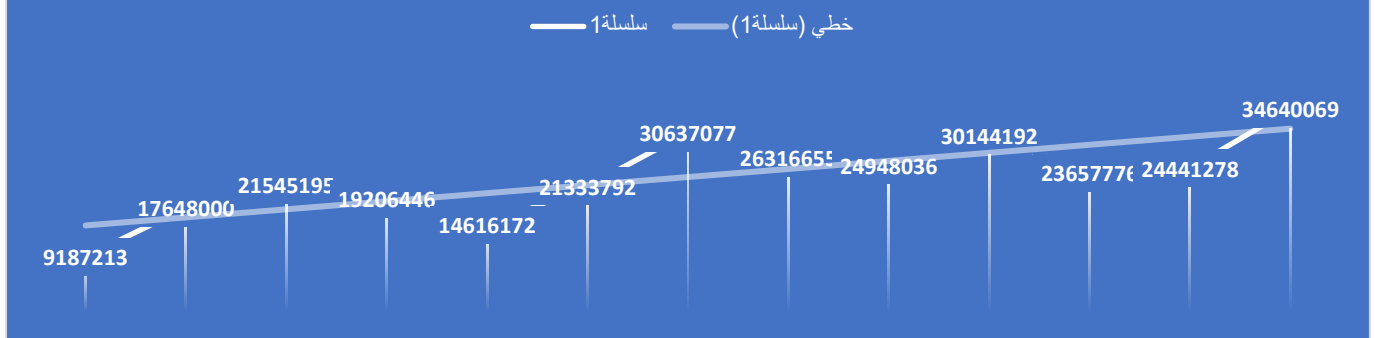
السنوات	النفقات الجارية (١)	النفقات الاستثمارية (٢)	الانفاق العام ٢+١=٣	الإيرادات النفطية (٥)	الإيرادات العامة (٦)	نسبة الإيرادات النفطية الى إجمالي الإيرادات ١*(٦/٥)=٧	العجز / الفائض ٣-٦=٨
				الإيرادات الجارية الى إجمالي الانفاق العام ١*(٣/١)=٤			

918721 3	92.71	7902367 1	7326845 4	70.81	8821088 4	257452 61	624656 23	200 8
- 176480 00	84.72	5196354 0	4402368 9	77.06	6961154 0	159697 29	536418 11	200 9
- 215451 95	95.11	6109264 5	5810749 7	72.27	8263784 0	229135 33	597243 07	201 0
- 192064 46	96.33	7995321 1	7706783 4	68.52	9915965 7	312170 98	679425 59	201 1
- 146161 72	91.84	1035621 10	9511389 8	67.89	1181782 82	379367 45	802415 37	201 2
- 213337 92	96	1195813 41	1148019 42	59.98	1409151 33	563904 72	845246 61	201 3
- 306370 77	83.54	8860436 5	7402068 3	59.26	1192414 42	485724 73	706689 69	201 4
- 263166 55	84.57	9396149 8	7946519 4	66.01	1202781 53	408791 02	793990 51	201 5
- 249480 36	86.47	8089574 1	6995733 1	76.46	1058437 77	249080 06	809357 71	201 6
- 301441 92	84.79	8360980 2	7089402 1	71.72	1137539 94	321666 51	815873 43	201 7
- 236577 76	92.05	9019854 5	8302984 4	72.63	1138563 21	311560 79	827002 42	201 8
- 244412 78	92.54	9519049 2	8809319 6	70.96	1196317 70	347311 42	849006 28	201 9
- 346400 69	90.29	9075892 7	8195073 5	71.94	1253989 96	351835 20	902154 76	202 0

المصادر:

- ١- الاعمدة (١)(٢)(٥)(٦): من عمل الباحثين استناداً الى بيانات وزراء المالية لسنوات مختلفة
- ٢- الاعمدة (٣)(٤)(٧)(٨): من اعداد الباحثين

تطور العجز في الميزانية العامة للدولة للمده
(2008-2020)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٤)

الاستنتاجات:

- 1- هناك علاقة سلبية قوية بين الدين العام والنمو في المدى القصير يمكن ان نجدها وبشكل واضح في الاقتصاد العراقي.
- 2- العوامل الهيكلية مثل جودة المؤسسات الاقتصادية، تطوير السوق المالية المحلية ومستوى الناتج المحلي الإجمالي للفرد يقلل من التأثير السلبي للدين العام على النمو.
- 3- يعتمد العراق بشكل كبير على العوائد النفطية، اذ يلاحظ ان مصادر الإيرادات غير النفطية والتي تشمل كلاً من (الإيرادات النفطية والضرائب أو مداخيل ممتلكات الدولة والثروات المعدنية أو نتاج ما تقدمه الدولة من نشاط اقتصادي أو خدمي للفرد أو للشركات أو حصة الموازنة من أرباح القطاع العام أو نتاج مصادر أخرى مثل التحويلات والاعانات والأقساط وغيرها من الضرائب على الدخول والثروات، الرسوم، الإيرادات الرأسمالية، إيرادات أخرى)، قد سجلت انخفاضاً في مساهمتها في تمويل إيرادات اذ لم تتجاوز (١٠٪) من اجمالي إيرادات الدولة، لذلك أن التقلبات الحاصلة في سوق أسعار النفط الخام ستعكس وبشكل مباشر على تلك العوائد ومن ثم على حجم الانفاق العام مما سينعكس على النمو الاقتصادي.
- 4- تشكل الإيرادات النفطية من اجمالي إيرادات العراق ما يقارب (٩١٪) من اجمالي الإيرادات مما يجعل الاقتصاد العراقي يتأثر وبشكل كبير للتقلبات والصدمات الحاصلة في الأسواق العالمية وانعكاس ذلك على انخفاض الإيرادات العامة للدولة ومن ثم وبشكل بديهي زيادة عجز الموازنة العامة، مما يؤكد أيضاً أن هناك علاقة عكسية وقوية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة العامة للدولة.
- 5- من خلال البيانات الواردة في البحث يتضح تزايد حجم الانفاق العام بمعدلات تفوق إيرادات الدولة وان معظم النفقات العامة تقع تحت بند ما يعرف بالموازنة التشغيلية وان رواتب واجور منتسبي الدولة والمنح والاعانات ومشتريات الدولة... الخ يشكل ما يعرف بالانفاق الجاري والذي يكون النسبة الغالبة من النفقات العامة للدولة وخاصة أوقات الحروب، مما يعكس طبيعة الإنفاق الاستهلاكي. اذ بلغت نسبة زيادة الانفاق الجاري ما يعادل (٨٩٪) ما بين سنة (٢٠٠٨) ولغاية (٢٠٢٠) مما يؤكد وجود خلل واضح في سياسة الانفاق والتي وضعت من قبل السلطة التنفيذية والتشريعية وعدم توجيه وانفاق هذه المبالغ بصورة صحيحة.
- 6- ان زيادة الانفاق العام وبشكل كبير وبخاصة خلال العقدين المضيين مع احداث تغييرات هيكلية في النفقات العامة لن يصب في مصلحة الاقتصاد العراقي وحل مشكلة، بل على العكس سترتب على زيادة الانفاق زيادة في الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم وعلية فأن معظم الانفاق العام سيكون لمواجهة الارتفاع في المستوى العام للأسعار ولم يكن ذو منفعة عامة للمجتمع في ظل غياب جهاز انتاجي مرن قادر على الاستجابة لتلبية الطلب المتزايد.
- 7- وجود تذبذب في مؤشر نسبة الدين العام الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي، فمن خلال الجدول (٣) توضح لنا البيانات، ان الدين العام الداخلي بلغ (٣.٧) مليار دولار عام (٢٠٠٨) ومن ثم ارتفع الدين ليصل الى (٢٧,٢) مليار دولار عام (٢٠١٧) لينخفض بعدها وليصل الى (١٤.٥) مليار دولار عام (٢٠٢٠)، هذا التذبذب يعطي مؤشر الى وجود تخطب في اجمالي السياسات النقدية والمالية التي تطبق في العراق والتي انعكست بدورها سلبي على الاقتصاد العراقي.

٨- لم يختلف الحال كثيراً في بيانات المديونية الخارجية ، اذ عانت هي الأخرى من تذبذب كما هو الحال في المديونية الداخلية ، ففي عام (٢٠١٧) بلغت (٤٤.٩) مليار دولار بعد ان كانت (١٠٠.٩) مليار دولار في عام (٢٠٠٨) ويعود سبب ذلك الى ارتفاع إيرادات العراق النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط عالمياً الا ان في عام (٢٠٢٠) بلغت المديونية الخارجية (٦٠.٩) مليار دولار وذلك نتيجة انخفاض أسعار النفط عالمياً الى ادنى مستوياتها نتيجة تراجع الطلب العالمي على النفط نتيجة وباء كورونا.

٩- من الضروري أن تهدف سياسات الدين الحكومي إلى الحفاظ على الدين العام عند مستويات أقل من الحدود المحددة ، من أجل منع الآثار الضارة المحتملة على النمو الاقتصادي هذا أولاً ، اما ثانياً لكي يكون للدولة إمكانية سداد هذه القروض . اما اذا ما تعثرت الدولة في سداد هذه الديون سيدفعها ذلك للمزيد من الاقتراض او محاولة جدولة ديونها السابقة مما قد يؤثر في الكثير من الأحيان على سيادة الدولة نتيجة تدخل الدول والمنظمات المانحة في إدارة سياسة البلد الاقتصادية واحياناً حتى السياسية.

التوصيات:

١- على الحكومة والمتمثلة في كلا السلطتين التنفيذية والتشريعية العراقية وضع سياسة رشيدة للانفاق من خلال وضع قيود على الإنفاق الترفيهي غير الضروري ومعالجة الخلل في الهيكل الانفاقي من خلال ترشيق وإعادة هيكلة بنود الانفاق العام واحتياجات الدولة من جهة ، والعمل على تحسين الأداء في إدارة الانفاق والدين العام من جهة أخرى واتباع المركزية الإدارية لعدد من الوزارات السيادية من أجل تحقيق الانضباط المالي من تخطيط وتنفيذ ورقابة على نفقات وموارد الدولة كخطوة أولى لتقليص عجز الموازنة وتقليل التبذير وهدر المال.

٢- العمل على تنويع مصادر تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، من خلال تنويع مصادر الإيرادات العامة الأخرى غير النفطية من خلال دعم وتنمية القطاعات الاقتصادية الحيوية كالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي لرفع مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والعمل كذلك على زيادة موارد الدولة السيادية ولا يقتصر في تكوينه على قطاع واحد متمثل بالقطاع النفطي لكي تكون داعمة للناتج القومي ولا يقتصر هذا الدعم على الإنفاق الحكومي فقط

٣- أن لزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى غير النفطية في الاقتصاد العراقي مثل قطاع الزراعة والقطاع الصناعي أهمية كبرى في ظهور الارتباطات الأمامية والخلفية لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة ومن ثم تقليل الاعتماد على مصادر الدخل الواحد وهو القطاع النفطي الخارج وحصر ذلك بالمستلزمات الأساسية وخاصة الاستثمارية، مما ينتج عن هذا تحفيز عمل المضاعف والمعجل وإتاحة استغلال الموارد الاقتصادية غير المستخدمة في الاقتصاد العراقي.

٤- اعتماد سياسة مالية جديدة منضبطة متناسقة مع السياسة النقدية للبلد ، تعملان معا وبشكل متناغم خاصة في أوقات تعرض العراق لمشاكل داخلية او لمشاكل خارجية وضغوطات متمثلة في انخفاض أسعار النفط عالمياً ، من أجل مواجهة ومعالجة العجز في الموازنة وذلك من خلال كسر حلقة الربط بين تذبذب النفقات العامة وتذبذب الإيرادات العامة والناتج المحلي وبالتالي انخفاض الحاجة الى الدين العام (داخلي ام خارجي او كليهما) بشرط ان لا يكون هذا على حساب الوظائف الأساسية للموازنة العامة في مجال التنمية الاقتصادية.

٥- اعداد دراسات جدوى اقتصادية قبل الشروع بأخذ أي قرض خارجي، اذ من الضروري الابتعاد عن هذه القروض ان كان ذلك ممكناً لما من لها من اثار سلبية على اقتصاد البلد وسيادته بسبب البنود والشروط التي تملئها الدول او المنظمات الدولية الدائنة بما فيها وضع سياسات قد تمثل تدخلاً في استقلالية القرار سياسياً واقتصادياً كفرض إجراءات تؤثر على طبقات واسعة من المجتمع مثل رفع الدعم وتعويم العملة.

المصادر:

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً : التشريعات

١. دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

٢. قوانين الموازنة العامة الاتحادية للسنوات ٢٠٠٨-٢٠٢٠.

٣. قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم ٦ لسنة ٢٠١٩.

٤. قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ المعدل.

ثالثاً: الكتب

١. الفارس، عبد الرزاق (١٩٩٧) الحكومة والفقراء والانفاق العام ، دراسة لظاهرة عجز الموازنة واثاره الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية ، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة ، بيروت ، لبنان
٢. القاضي، محمد حسن (٢٠١٤)، الإدارة المالية العامة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن.
رابعاً: البحوث والدراسات:
١. عبد اللطيف، عماد محمد علي (٢٠١٢) الدين الحكومي وأثره في السياسة النقدية (العراق حالة دراسية)، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٣٩.
٢. محمد، عمرو هشام، العبيدي، ميسون علي حسين (٢٠١٨)، اتجاهات الدين الداخلي في العراق والمسار المستقبلي المطلوب، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، المجلد ١٤، العدد ٦٤.
٣. محمد، منال جابر مرسي (٢٠٢٠) اثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الثامن، مصر.
٤. الفتلاوي، سلام كاظم شاني، الموسوي، صفاء عبد الجبار (٢٠١٩)، قياس وتحليل العلاقة بين تطور الدين العام الداخلي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٧، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد الثامن، العدد ٣١.
٥. مدللة، العجلة، سمير أبو، مازن، تطور الدين في الأراضي الفلسطينية (٢٠٠٠-٢٠١١) ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ، المجلد ٢١ ، العدد الأول .
٦. جواد، سرمد عباس، علي عباس فاضل (٢٠٠٩)، سبل تنمية مصادر الإيرادات العامة في العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية.
٧. الحديثي، صلاح الدين حامد، سالم عبد الحسين سالم (٢٠١٠) ، حوالات الخزينة واستخداماتها في العراق ، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية ، كانون اول ، ١٦ (٦٠).

8. Elmendorf, D. and N. G. Mankiw. 1999. "Government Debt." In J. B. Taylor and M. Woodford (eds.). Handbook of Macroeconomics. Vol. 1C. Amsterdam, The Netherlands: North-Holland.
9. Cecchetti, S. G., M. S. Mohanty, and F. Zampolli. 2011. "The Real Effects of Debt." BIS Working Paper 352. Basel, Switzerland: Bank for International Settlements.
10. Fisher, S., 1993. "The Role of Macroeconomic Factors in Growth." Journal of Monetary Economics 32(2): 89-106.
11. Minea, Alexandru and Antoine Parent (2012), "Is high public debt always harmful to economic growth? Reinhart and Rogoff and some complex nonlinearities", CERDI working papers, n° 2012-18.
12. Checherita, C. and Rother, R. (2012). The Impact of high and growing Government Debt on Economic Growth: An Emirical Investigation for the Euro Area, European Economic Review, 56, pp. 1392-1405.
13. Reinhart, C. and Rogoff, K. (2010). Growth in a Time of Debt, American Economic Review, American Economic Association, 100 (2), pp. 573-578.
14. Misztal, P. (2010), Public debt and economic growth in the European Union, Journal of Applied Economic Sciences, vol. 5 (3), 292-302.
15. Gupta, S., B. Clements, E. Baldacci, and C. Mulas-Granados. 2005. "Fiscal Policy, Expenditure Composition, and Growth in Low-income Countries." Journal of International Money and Finance 25: 441-٤63.

خامساً: الرسائل والاطاريح

١. الخرزجي، احمد يونس جبار (٢٠٢٠) ، قياس اثر الدين العام على بعض المؤشرات الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠٠٤ ، ٢٠١٨) ، رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الفلوجة .
٢. طالب، ريام علي (٢٠١٨)، قياس وتحليل اثر عجز الموازنة العامة على الدين الخارجي في العراق في اطار التكامل المشترك للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦) ، رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .
٣. محمد، منير شاكر، "مضامين استخدام موازنة الأساس الصرفي في الادارات الخدمية في العراق". أطروحة دكتوراة كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية بغداد ١٩٩٦
سادساً: مواقع الويب

١. (جمهورية العراق ، الموقع الالكتروني لوزارة المالية): <http://www.mof.gov.iq/pages/ar/externaldebt.aspx>

سابعاً: النشرات الإحصائية:

١. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي ، سنوات متعددة.